



وجهة نظر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

في المكان المناسب

بصرف النظر عن الاختصاص والكفاءة وسنوات الخبرة المطلوبة بمسارير المحاسبة الحزبية والسياسية.

لا يهم أن كان هذا المدير العام سينجح في عمله أو سيفشل، ومش ضروري أنه يكون صاحب اختصاص المهم أنه تم تعيينه بعينين مغمضتين وفقاً لتزكية شخصية أو حزبية وماذا عن أولئك الذين يمتلكون التجربة والخبرة؟

ماذا عن أولئك الموظفون المجتهدون الذين لم يحصلوا على ترقية واحدة طوال فترة عملهم؟

وماذا عن أولئك الذين يضعون على الهامش لأنه ليس لهم حزب الأتلاحطون ان الاحزاب تحولت في نظام المحاصصة الى مايشبهه الكفيل فالذي تحل بركاتها عليه تعطيه إقامة فوق كرسي والذي لا ينتمي لحزب يتم ترقيته عن أي ترقيات أو مناصب.

وكيف يتم تمييز ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة ويؤتي بعميان لا يفقهون شيئاً في مناصبهم التي تبدو أكبر بكثير من عقولهم وقدراتهم؟!

في بلد يوجد فيه أكثر من ثلاثة وعشرين مليون نسمة تجد المناصب محصورة في وجوه معينة وعندما تنتقل تنتقل الى محسوبين على هذا المسؤول أو ذاك الحزب وكأنه لا يوجد في اليمن الأشخاص من أصحاب الكفاءة من الممكن أن يشغلوا هذه المناصب؟

وفنيين على مستوى المسؤولين قادرين على إدارة مؤسسات ودوائر مهنية عالية، في الوقت الذي تجد فيه يمينيين في مختلف انحاء العالم يتم تعيينهم في مناصب ادارية مرموقة وكبيرة جدا سواء في أميركا او ألمانيا او أوروبا او حتى في دول عربية تجد مثل هؤلاء لم يجدوا فرصة في بلدهم تلك التي حصلوا عليها في الخارج ما يؤكد الخلل ليس في هؤلاء المبدعين والادعة المهاجرة من البلد إنما هي في الماييسس الخاطئة التي جعلت من

الرجل المناسب فوق الباص محاسبا والرجل غير المناسب يترقى للمناصب ويكفي ان يكون لجزبه مناسبا والمسؤول الغلاني او العلاتني مناسبا.

المحاصصة والمحسوبية على حساب المهوية والإبداع والتخصص واقع حال لايسر، شلل تذهب وشلل تأتي لتتسيد المواقع والمناصب وكل يدعم أصحابه والمحسوبين عليه لكل دولة سمة، فهل هذه هي سمة اليمن الجديد لأن الامر لايتعلق بوزارة واحدة بل في سائر الوزارات؟

هل التغيير بالنسبة لنا مجرد نسخ متكرر وهل يجب ان يذهب المنصب او التعيين للمحسوبين او المهرجين والمنافقين للمسؤول الغلاني او العلاتني اولئك الذين لاينظرون الى عمل أو مسؤولية أو ابداع بقدر نظرمه لن من محسوب عليهم ومن يطيعهم في تنفيذ أوامرهم.

هل نحن أمام زمن جديد للاستلابات؟ اوليست المحاصصة وضعا طارئا يجب ان ينتهي؟ وكيف يمكن ان نؤسس ليمن جديد اذا لم نغير فعلا الثقافة السياسية والحزبية المتوارثة والتي تمثل شرخا في مبادئ الكفاءة والمهنية الاحزاب تتحمل مسؤولية كل تدهور في المسؤوليات او تقصير في الواجبات لأنها مسؤولة عن الاسماء التي ترشحها وتدعمها للمناصب حتى لو كانت غير مؤهلة عمليا واداريا.

والسؤال الذي يطع نفسه إذا لكل حزب ولكل جماعة ولكل اقلية أو فئة أو قبيلة قوية أو مسؤول نافذ نصيب من الوزراء ومدراء العموم والتعيينات المختلفة فماذا يفعل بقية الشعب؟ وماذا يعني قانون؟ وماذا تعني كلمة كفاءة، وخبرة، ونجاح، وفشل؟

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين



khalidjet@gmail.com

خالد الصعفاني

"قبور الديمقراطية"

شعار حق العراقيين في حياة ديمقراطية بعيداً عن صدام ومرمت العراق أثناء الحصار وقيل وبعد الحربين عامي 1991 و2003.. كما ساهمت في غيرها في ديمقراطيات ليبيا وسوريا واليمن ومصر وإن بمستويات مختلفة والنتيجة ما نراه اليوم من قبور مفتوحة على كل الاحتمالات .. وهي - أي أمريكا - تدخلت قبل عقود في فيتنام وقسمتها وكوريا وقسمتها بداعي حماية الديمقراطية واحتواء العدو الشيوعي .. وكان حضورها سافرا في باكستان في السبعينيات وبالديمقراطية أيضاً .. وهي اليوم تعلق على كل مشاهد الصراع والديمقراطيات بطريقة تتمدد وتنكش وفقاً لتزومير المصلحة الاستراتيجية اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ثم أخلاقيا لها مجتمعة أو لاعتبين المحوريين في كل حالة .. وبالمقابل ومؤخرا هاهي روسيا تقدم نموذجاً مشابها حين جعلت ديمقراطية شبه جزيرة القرم للاستفتاء على الانفصال معقولة في مواجهة ديمقراطية الغرب في غرب أوكرانيا التي أفضت إلى عزل الرئيس يانوكوفيتش وتشكيل حكومة جديدة و"بجرة قلم" ..!

.. وكانت النتيجة الحقيقية هي أن أوكرانيا الدولة والشعب متعينة بالديمقراطية والآخر المحفور بأياد غربية وروسية .. وإذا لم تستند تركيا السلطة المعارضة من الحفر الديمقراطية حول العالم فإنها ستضمي في طريق الوقوع في واحدة منها عاجلاً أو آجلاً ..

.. لكن الغريب انه لم نشاهد على الاقل خلال آخر ستة عقود أيًا من مشاهد الحفر الديمقراطية في دول الديمقراطية نفسها .. دوما كانت السلطة المعارضة تتسابقان، تنفوز واحدة وتخفق الاخرى لكن لعبة الكراسي بينهما تستمر حتى حرية التعبير والتظاهر والحق النقابي في الذاكرة تتسبب أو تتراقف معه جهود مناسبة لدعم التعليم وزيادة الوعي وتحسين مستوى عيش شعوب هذه الدول .. من دول الربيع العربي إلى تايلاند الآسيوية وفنزويلا اللاتينية وأوكرانيا الأوروبية .. الكلك يمارس حقه الديمقراطي بطريقة زادت من محن تلك البلدان وجعلتها تخفي مساوئ الديمقراطية أكثر من تمارها المنتظرة على الأقل .. لان! ..

.. وفي صفحة واحدة من تاريخ "حفر الديمقراطية" أمريكا على سبيل المثال رفعت

كما أثبتت أزمة روسيا - المجتمع الغربي في أوكرانيا كما أحداث سابقة عديدة ان الديمقراطية ليست كما صورها العم ساسم خلال العقود الأخيرة منذ الحرب العالمية الثانية أنها اكسير الشعوب وبريقها الوحيد للعيش الآمن والعدل والكرام حتى وإن كان حال المجتمعات الديمقراطية في تلك الاحتياجات الحياتية أكثر بكثير مقارنة بغيرهم ..

.. عندهم ديموقراطيات توصل الشعوب الى عقول وقرارات القيادات .. وعندهم ديمقراطيات تعزل كما تنصب، وتعطي كما تأخذ، وتتفع تماما كما تضر ولذلك رأينا نماذج من ايزنهاور ومرورا برونالد ريجان ويوش الاب ائي اوباما حسين في أمريكا، وجون ميجور وبعده توني بليز ثم ديفيد كمبرون في بريطانيا، وراينا كيف ودعمت الديمقراطية بريبيسكويني في إيطاليا، وجاء نيكولا ساركوزي ثم حل محله فرانسوا هولاند في فرنسا، وهكذا جاءت ميركل بعد جرهارد شوردرد والآخر جاء خلفا لهلموت كول في ألمانيا، وفي روسيا كان فلاديمير بوتين رئيسا ثم تبادل الدور مع ميديفيد رئيس وزراءه قبل ان يعود من جديد رئيسا ..

وكما يؤكد المختصون فإن أمن الطاقة، وأمن المياه والأمن الغذائي تعتبر من المشكلات المزمنة للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، حيث يتطلب إنتاج الغذاء توفير المياه والطاقة واستخراج المياه وتوزيعها يتطلب توفير الطاقة، وإنتاج الطاقة يتطلب توفير المصادر المائية.

ومع التأكيد على كل هذه المعطيات والحقائق فإن الإنسان هو حجر الزاوية في حل مثل هذه المشاكل المستعصية، وفي تعز التي تعاني من شح المياه ومشاكل محدودة الطاقة، يتطلب الكثير من الجهود على المستوى المجتمعي ككل سواءً من خلال حصاد المياه، وترشيدها وكذلك حسن استغلال الطاقة وهذا يتطلب أيضا دورا فاعلا من قبل المؤسسات والهيئات المختلفة ومنها المعاهد والجامعات في تعز، والتي تضم نخبة من الكوادر العلمية المتميزة التي يعمل عليها الارتقاء بالبحث العلمي في مجال المياه والطاقة، وتشجيع التخصصات في هذا المجال، فالهماج كبيرة خاصة وظروف الحياة في ظل إقليم كبير كإقليم الجند الواعد يستدعي المزيد من جهد ومتابعة أبناء هذا الإقليم.

صناعة الأحلام ورعاية الجشع!!

وتلك المشاريع، يلغدو هذا الإعلام بمثابة دعوة لأولي الجشع والطمع ليتسابقوا حفاة عراة إلى الاستحواذ على هكتارات من الأراضي التي سيأتي الزمن الذي تكون الدولة فيه بحاجة حتى إلى الامتار واللبينات والمعادلات لتنفيذ مشاريعها العامة التي تخدم العامة وتستutzer أن تحنى رأسها وحاجتها لأولئك الخاصة الجشعة والشراء أو الاستئجار منهم بأضعاف مضاعفة مما هو عليه الحال الآن وهنا يكاد يثبت لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن الدولة نفسها هي التي توجه الدعوة للجشع ليكون حاضرًا ومتحكماً في حاضر ومستقبل الوطن!!

* لقد تناهى إلى الأسماع وجاء من الأخبار ما يثبت أن صيادي الفرص والمستغلين يتسابقون على الاستحواذ على مساحات المدينة وضواحيها فيما كان المفترض

والعملاقة التي وضعت في خطتها المدنية المخا بمحافظه تعز، وهي مشاريع دون أدنى شك ستحدث نهضة حيوية اقتصادية اجتماعية مدنية متميزة ومنها محطة تحلية المياه ومحطة توليد الطاقة بالرياح ومحطة التوليد البخار بالإضافة إلى مطار دولي ضخم ومدنية سكنية والمحجر الحيواني البيطري وفي مقدمة ذلك كله أهمية الجسر القيايدي السياسي هذا الشعب بجيوتي مشاريع من شأنها حقا أن تحدث نهضة كبيرة ليس على هذه المدينة أو هذا الميناء فحسب وإنما على الوطن بأكمله.

* ويأتي الإعلان عن هذه المشاريع فيما أصفه بالشكل المتسرع نظرا لأن الدولة لم تحط أو تتوسل قبال بإجراءات أساسية هامة في مقدمها المساحات السكانية والأرضية التي ستكون ميدانا لتحقيق وتفعيل

والأمال للأساطين الجشعة أو التي لم ولا يتوقع منها في العادة سوى تسخير الوطن لمطامعهم وأنانيتهم المفرطة على كل الحسابات الوطنية والإنسانية فإنه لا بد من الإشارة إلى أن الدولة يجب أن تراجع حساباتها جيدا وأن تلتفت وتتنبه إلى كونها مسؤولة عن شعب بأسره ملزمة برعايته وتسهييل أو توفير ما يستطاع من عيش إن لم يكن رغدا بقبول يلقى بشرية هذا الشعب ويتوارى مع ما يقدمه ويتقبله من تضحية جسيمة وتنزلات جمة يستحق في مقابلها أكثر بكثير مما هو حاصل ومن يعد به من يقودون دفة العمل القيايدي السياسي في الوطن.

* وفي سياق تربية وحوش الجشع والاستحواذ والأنانيات المطلقة على سبيل المثال أستشهد بتسرع الدولة في الإعلان عن المشاريع الحيوية والإنتاجية الضخمة

جميل مفرج

* لن أقول إنه أمر طبيعي أي يقوم نظام ما أو دولة ما بصناعة أو المساعدة في صناعة أحلام البسطاء الحياتية وتحويلها إلى واقع ملموس، بل سأجاوز ذلك الوصف وأعتبر القيام بمثل ذلك لدينا وفي وضع بلادنا الحالي أمرا مذهلا ومنجزا جبيرا يستحق أن ندحنى له ونرزع القبعات ونظل نكتب ونقول عنه ما نستطيع من المدح والحمد والشكر والتثناء، ولكن بالطبع حين يغدو ذلك التوجه حقيقة لا مرأه فيها ولا شك في تجسدها أو حتى إمكانية تجسدها في القادم سواء على المدى القريب أو البعيد فإن ذلك من حقه أن ينال حقه من الانطباع الإيجابي على كل المستويات.

* ولكن أي يتحول الأمر إلى خلاف ذلك تماما وتجد أن النظام أو الدولة أقرب إلى تحقيق تلك الأحلام

المشاكل ووسائل لتطبيق هذه الحلول. وهذا العام يحتفل العالم باليوم العالمي للمياه تحت شعار (المياه والطاقة) وتهدف هذه الفكرة إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين موارد المياه واحتياجات توليد الطاقة. وشيء جيد أن تواكب اليمن دول العالم احتفالاتها بهذه المناسبة من خلال الفعاليات المختلفة التي تستنفذها في المحافظات، لتظهر بذلك اهتماماتها بهذه القضية الحيوية، ليس هذا وحسب بل لابد من أن تكون المياه قضية محورية، وبرنامجا دائم المتابعة، فالمياه تمثل التحدي الأبرز لكل مجريات الحياة في بلادنا، وربما أصبح الكثير من الناس يستوعبون حقيقة الوضع المائي الحرج الذي تعيشه كل محافظات اليمن، وتتفاوت تلك الخبرة من منطقة إلى أخرى، ولعل مدينة تعز أصبحت نموذجا لهذه الأزمة الخائفة.

ولذلك كان اختيار مدينة تعز اختيارا موقفا للاحتفال الرسمي باليوم العالمي للمياه هذا العام، ويكتسب هذا الإجراء أبعادا ودلائل عميقة، أبرزها إشعار المجتمع المحلي والوطني والدولي بعقم هذه المشكلة.

فتعز ثاني أكبر مدينة في اليمن وهي أهم مدينة من الناحية السكانية والاقتصادية والنمو السكاني

التي تواجه موارد المياه، وتبتدر وتناقش حلولاً لهذه المشاكل ووسائل لتطبيق هذه الحلول.

والمياه هي شحنة في معالجة العلاقة المتبادلة بين موارد المياه واحتياجات توليد الطاقة.

وحتى أنها خصصت يوما عالميا للمياه، فالجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت قرارا في ديسمبر 1992، تمّ التصديق عليه بالإجماع، أعلنت فيه يوم 22 مارس من كل عام يوما عالميا للمياه.

ووجه القرار الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية بتخصيص هذا اليوم لإحتفالات ومهرجانات وندوات وحلقات نقاش تركز على القضايا والمشاكل

التي تواجه موارد المياه، وتبتدر وتناقش حلولاً لهذه المشاكل ووسائل لتطبيق هذه الحلول.

والمياه هي شحنة في معالجة العلاقة المتبادلة بين موارد المياه واحتياجات توليد الطاقة.

وحتى أنها خصصت يوما عالميا للمياه، فالجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت قرارا في ديسمبر 1992، تمّ التصديق عليه بالإجماع، أعلنت فيه يوم 22 مارس من كل عام يوما عالميا للمياه.

ووجه القرار الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية بتخصيص هذا اليوم لإحتفالات ومهرجانات وندوات وحلقات نقاش تركز على القضايا والمشاكل